

دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي -اليمن نموذجاً-

أ/ على محمد الصراري

لا يزال الوقت مبكراً على القول بأن اليمن أنجز مهام التحول الديمقراطي وأنه غداً يستحق الحصول على بطاقة العضوية في نادي البلدان الديمقراطية في العالم..

لكن اليمن أخذت موقعها في خضم الصراع من أجل الديمقراطية وصار من الصعب إعادتها إلى الوراء بما يدفعها إلى استبعاد الديمقراطية من قائمة أولوياتها، بل يمكن القول أنها صارت تمثل الموقع رقم واحد من بين الأولويات، ويتوقف على نجاح النضال السياسي الوطني في تحويل الديمقراطية الشكلية القائمة إلى ديمقراطية حقيقية، فتح الباب على مصراعيه للتقدم نحو تحقيق الأولويات الأخرى، التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق مشروع النهوض الوطني للشعب اليمني.

وبالإضافة إلى الطريقة التي بدأ بها التحول نحو الديمقراطية في اليمن مارست ولا تزال تمارس تأثيراً عميقاً على مجرى هذه العملية ويتسم بعدم

الثبات والقابلية للانتكاس، إذ أن الديمقراطية لم تأت كثمررة لتعديل ميزان القوى السياسي والاجتماعي لصالح القوى الديمقراطية الحديثة، بقدر ما كانت تمثل صيغة سياسية توافقية توصلت إليها حكومتي شطري اليمن سابقاً لتكون إطاراً لإعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ باعتبار أنها صيغة ملائمة لتحقيق التعايش بين التوجهات المختلفة جذرياً المسيطرة على الشطرين آنذاك، وتحويل التناقض بينهما إلى نوع من التنافس الديمقراطي، بدلاً عن المواجهات الاستتصالية الحادة.

وكان من شأن هذه الطريقة في التحول نحو الديمقراطية، ان يتحكم التوافق السياسي بين شريكي الوحدة في تحديد سقفها ومحتواها، وان تأخذ شكل القرارات والإجراءات الفوقية، التي غالباً ما تصاغ بشكل ما، يجعلها مطواعة قابلة لسيطرة وتحكم الممسكين بأزمة السلطة في مرحلة ما بعد قيام الوحدة، وليس كنتيجة للتغيير الفعلي في ميزان القوى السياسي والاجتماعي، بما يترتب عليه تعديلات في مضمون العقد الاجتماعي، تغدو معه الديمقراطية مكسباً انتزعه القوى من الحديثة و في مجرى نضالها من اجل تحقيقه، ويعبر عن فعالية التوازن السياسي والاجتماعي الجديد، وبسبب ذلك كانت القوى المسيطرة على السلطة تتباها بما تتخذه من إجراءات ذات طابع ديمقراطي كهبة سلطانيه، تمنحها طواعية دون اضطرار لها، وتستطيع الرجوع عنها متى شاءت، وظل توازن القوى بين شريكي الحكم في ظل دولة الوحدة، هو الضامن لبقاء واستمرار ديمقراطية كهذه..

غير أن حرب صيف عام ١٩٩٤م أطاحت بتوازن القوى بين شريكي الوحدة، وبالتالي وفرت الفرصة لممارسة تراجعات تدريجية عن نهج التحول

الديمقراطي، ومنذ ذلك الوقت توقفت التجربة الديمقراطية في اليمن عن تحقيق تقدم فعلي إلى الأمام، وشهدت سلسلة طويلة من التراجعات، أفضت إلى تكريس نظام الحكم الفردي الاستبدادي، وتشديد القبضة الأمنية على الأوضاع الداخلية في البلدة وشيوع مظاهر الانتهاكات لحقوق والحريات، والتضييق على حرية الرأي والتعبير، وتنامي غول الفساد الذي يسمم حياة اليمنيين، ويهدد مستقبلهم .

لقد ترتب على التغيرات الجديدة بفعل الحرب ضياع الهامش الذي سمح به ميزان القوى السابق للسير على طريق التحولات الديمقراطية، وغدت هذه المهمة مناصرة مباشرة بأحزاب المعارضة وبمنظمات المجتمع المدني، لكنها صارت أيضاً مهمة مركبة، ترتبط بالحفاظ على المكتسبات الديمقراطية المحققة في اتفاقيات الوحدة، وفي السنوات الأربع الأولى من عمر دولتها، والتي مثلت ربيع الديمقراطية في اليمن، وهذا أولاً، وثانياً، العمل في إطار الظروف الجديدة من أجل البحث عن أية إمكانيات لتوسيع نطاق هذه المكتسبات والنضال من أجل تحقيق خطوات جديدة على طريق التحولات الديمقراطية.

والحقيقة أن التجربة الديمقراطية في اليمن في ظل الظروف الجديدة بعد الحرب اعتمدت بصورة رئيسية على ما تستطيع تحقيقه القوى السياسية والمدنية ذات المصلحة بالتحول نحو الديمقراطية من تراكمات تدريجية، ولكن بالاعتماد على قواها الذاتية بالدرجة الأولى الأمر الذي يعني الاهتمام بتشكيل ميزان قوى جديد يوفر للديمقراطية قاعدة سياسية واجتماعية متينة تستطيع الاستناد عليها .

وبهذا الصدد لا بد من ملاحظة العوامل الجديدة التي صبت تأثيراتها في خدمة التحولات الديمقراطية، ويمكن إيجازها في التالي:

أولاً: اتساع قاعدة المعارضة بانضمام حزبين كبيرين إلى صفوفها، الحزب الاشتراكي اليمني، الذي أخرج من السلطة بالحرب عام ١٩٩٤م، ومن بعده التجمع اليمني للإصلاح، الذي أخرج من السلطة اثر الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧م واستطاعت قوى المعارضة إن تحسن أداءها باتجاهها نحو تجميع صفوفها في كتلات تحالفية، بدأت بتشكيل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة عام ١٩٩٤م، ثم الحوار عام ١٩٩٦م بين المجلس والتجمع اليمني للإصلاح وظهور اللقاء المشترك لأحزاب المعارضة، الذي تبلور في وقت لاحق ليأخذ شكل التكتل السياسي المعارض على النحو القائم حالياً، وبقدرتها على تطويع تبايناتها وإخماد أجواء الصراع الملتهبة فيما بينها في الفترات السابقة وإقامة تحالفات بين تيارات متعددة ومتنوعة استطاعت قوى المعارضة أن تحصل على وزن نسبي في الحياة السياسية ماكانت لتحققه بدون انفتاحها على بعضها، وتوسيع قاعدة القواسم المشتركة فيما بينها .

ثانياً: تنامي قوى المجتمع المدني، وصمودها في وجه الممارسات التنكيلية التي تعرضت لها، وتكريس قواها في النضال من اجل الفوز بهامش أوسع للممارسات الديمقراطية، وتصعيد أنشطتها التضامنية بصورة أقوى مما كان عليه الأمر في وقت سابق .

ثالثاً: عجز السلطة عن تصفية الموروث الوجودي الديمقراطي بالكامل، واتجاه رهانها في هذه المرحلة نحو السعي لاحتواء هذا التراث، وتقريع المكتسبات الديمقراطية من مضمونها بالتدريج وقد سمح هذا التوجه برفع

وتيرة الصراع من اجل الديمقراطية في ظل الإبقاء على مظاهرها

رابعاً: تزايد تأثير العامل الخارجي في الضغط على السلطة للحد من انتهاكاتنا للحقوق والحريات، ودعم العديد من فعاليات قوى المجتمع المدني، بالإضافة إلى تنامي التوجهات المؤيدة للإصلاحات والديمقراطية في السياسات الدولية، وحاجة السلطات اليمينية إلى عدم التصادم مع هذه التوجهات، بهدف الحصول على المزيد من المساعدات والدعم الدوليين.

خامساً: تنامي الصعوبات والتعقيدات المعيشية التي لحقت بأوساط واسعة في المجتمع جراء السياسات الاقتصادية الضارة التي اعتمدها حكومات المؤتمر الشعبي العام، بما نجم عنها من استفحال قوى الفساد، واتساع قاعدة الفقر والبطالة وتراجع مستوى الخدمات الضرورية كماً ونوعاً، وهنا بدت حاجة السلطة للإبقاء على بعض مظاهر الممارسات الديمقراطية كوسيلة سلمية للتنفيس عن الاحتقانات الاجتماعية المتزايدة.

وبصورة عامة شهدت الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٤م، بروز عوامل متناقضة، بعضها صبت تأثيراتها في خدمة التحولات الديمقراطية، ولكن بعضها الآخر جاء في غير صالح هذه التحولات، وعلى الرغم من أن مسؤولية أحزاب المعارضة، وقوى المجتمع المدني عن قيادة مسيرة التحولات الديمقراطية قد صارت أوضح مما كان عليه الحال في الفترة السابقة، وإدراكها بأنه لم يعد بالإمكان الرهان على دور ايجابي يأتي من خارجها على ذلك النحو الذي شهدته فترة الأربع السنوات الأولى من عمر دولة الوحدة، إلا أنه من الصعب القول بان زمام المبادرة في انتزاع مكاسب ديمقراطية جديدة قد انتقل إلى أيديها، أو أنها قد بلغت المستوى الذي يمكنها من بناء ميزان قوى سياسي

واجتماعي فعال يحدد مسار العملية الديمقراطية باتجاه صاعد وتراكمي غير قابل للتراجع، إذ أن السلطة لاتزال تتمتع بقدرات كبيرة على المناورة واحباط محاولات التقدم إلى الأمام، وإصباح المزيد من الشكلية على ماهو متاح من الممارسات الديمقراطية.

إن جبهة النضال من اجل توسيع وتطوير الممارسات الديمقراطية والتي تشكل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني جهازها الرئيسي، لاتزال تعاني من التأثير السلبي لوجود عدد من الثغرات في صفوفها، وفي تصوراتها لدورها وفي أساليب عملها، ويمكن الإشارة إلى ابرز هذه الثغرات فيما يلي:

أولاً : التردد الناجم عن قصور نظرتها لأهمية أن ترص صفوفها في إطار جبهة موحدة سياسية واجتماعية عريضة تحول النضال من اجل الديمقراطية إلى تيار عام مفعم بالقوة والحيوية يصعب الوقوف في مجراه، ومبعث هذا التردد يقوم على وجود تصورات خاطئة عن نوع العلاقة التي ينبغي أن تنشأ بين أحزاب المعارضة من جهة، وبين منظمات المجتمع المدني من جهة ثانية، فتحت دعوى الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني يتم تحاشي تنسيق نضالاتها من اجل الديمقراطية مع نضالات أحزاب المعارضة الموجهة نحو نفس الهدف، وكثيراً مايطغى تصور خاطئ في هذا الصدد فحواه أن وجود هذا النوع من التنسيق يفضي إلى تسييس عمل منظمات المجتمع المدني وجعلها ملحقه بقوى المجتمع السياسي، ويؤدي هذا بالتالي إلى فقدانها لما تعتبره ميزة الحياد في الصراع السياسي، وهذا التصور ينشأ عن نوع من الخلط بين استقلالية منظمات المجتمع المدني وبين وظيفتها إذ أن عليها أن تدرك أن استقلاليتهأ أمر يتعلق بالكيفية التي تنشأ فيها وبمنهجها في ادارة

ذاتها واتخاذ قراراتها، أما من حيث وظيفتها فلا ينبغي أن تكون محايدة، وإنما ينبغي أن تنحاز بشكل واضح إلى جبهة النضال في سبيل الديمقراطية. وبهذا الصدد فإن على منظمات المجتمع المدني أن تحمي نفسها من تأثير ثقافة العداة للحزبية التي كرستها حقبة النظام الشطري، ولا تزال السلطة القائمة تكرسها بطرق مباشرة وغير مباشرة.

ثانياً: ضعف التكوين المؤسسي بصورة عامة بالنسبة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ينعكس سلباً مع مستوى أدائها، وعلى قدرتها على المواكبة وتحقيق الفعالية.

ثالثاً: التغييب شبه الكامل للنقابات العمالية عن ساحة النضال من اجل الديمقراطية، بفعل سيطرة الأجهزة الرسمية على تكويناتها القيادية العليا، الأمر الذي أدى إلى حجب ديناميكة مهمة تتمتع بها الحركة العمالية في رفة مسيرة التحولات الديمقراطية

رابعاً: التشويش الذي تلعبه أجهزة السلطة على حركة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال تفريخ الأحزاب وتدمير الانقسامات في صفوفها، واستغلال الظروف المعيشية الصعبة للناشطين السياسيين والمدنيين، واستمالة العديد منهم بالإغراءات المالية والوظيفية وبالتالي إحداث نزيف دائم في الموارد البشرية للأحزاب والمنظمات المدنية، وممارسة التخريب الدائم لنشاطاتها.

خامساً: التقدم المستمر الذي تحرزه أجهزة السلطة في استيعاب الأساليب والوسائل الناجحة في احتواء الممارسات الديمقراطية وتفريغها من

مضامينها، وضعف قدرة أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني على مواكبة ذلك باستنباط الأساليب والوسائل الفعالة في تعزيز مسيرة التحولات الديمقراطية.

وفي جميع الأحوال، فإن الجهد الرئيسي في الصراع من أجل الديمقراطية يقع الآن على عاتق قوى المجتمع المدني بشقيه، الأحزاب السياسية المعارضة، والمنظمات غير الحكومية، التي تتزايد أعدادها، ويتقوى دورها باضطراد، وصار الكثير منها يمارس تأثيراً ملموساً في الدفاع عن الحقوق والحريات، ونشر الوعي السياسي في أوساط المجتمع، ومراكمة الخبرات المتعددة في تعميق وتوسيع الممارسات الديمقراطية

وفي هذا السياق لا بد من ملاحظة التنامي المتزايد لانخراط النساء اليمنيات في العملية السياسية وفي النضال من أجل تطوير التجربة الديمقراطية في اليمن وإنقاذها من طابعها الشكلي الراهن، الذي كرسها كظاهرة من ظواهر الدعاية السياسية الخادعة، ويتقوى دور النساء بتوسيع هامش وجودهن ومشاركتهن في النشاط الحزبي، وتشكيل منظمات مدنية دائمة ومؤقتة باسمهن، مثل صحفيات بلا قيود، ومنتدى الإعلاميات، وتحالف وطن الذي يضم عشرات الناشطات المهتمات بتوفير شروط نجاح النساء المرشحات في الانتخابات المحلية والبرلمانية.

ويقدر ما أن تنامي دور النساء في العملية السياسية والديمقراطية في الآونة الأخيرة يستحق التحية، ويدعو إلى الإعجاب وإلى التفاؤل، فإن هنالك العديد من المنظمات المدنية الجادة، التي غدت تشكل رافعات مهمة للتحول نحو الديمقراطية، وضمنها عدد من المنظمات المعنية بالحقوق

دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية

والحرريات، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ومنتدى الشقائيق ومنتدى التنمية السياسية، ونقابة الصحفيين، ونقابتي المعلمين والمهن التعليمية، ونقابة الأطباء، ومنظمات كثيرة أخرى تطول قائمة أسمائها، كما شهدت اليمن خلال العام الماضي، ولادة شكل مدني بالغ الأهمية والمتمثل بقيام ائتلاف المجتمع المدني الذي يضم أكثر من ست وعشرين منظمة مدنية ذات أنشطة وتوجهات متنوعة، لكنها تتخذ من الائتلاف اطاراً لتوحيد وتعزيز جهودها .